

الجزيرة

المصدر :

12696

العدد :

03-07-2007

التاريخ :

11

المسلسل :

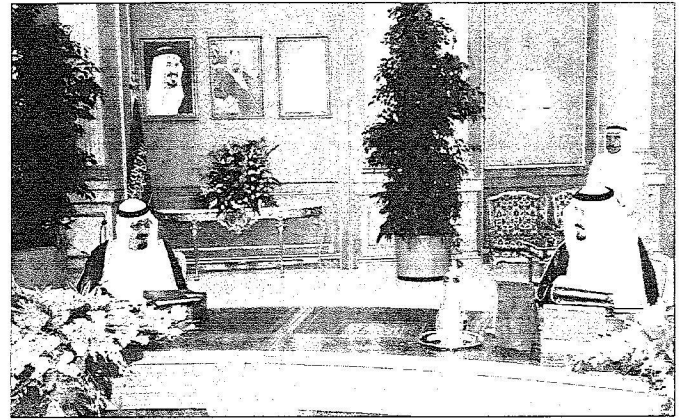
2

الصفحات :

خادم الحرمين الشريفين رأس جلسة مجلس الوزراء في جدة

تعديل القواعد المنظمة للتقويم الدراسي للمدارس والجامعات لـ 10 سنوات مقبلة

إيجاد تنظيم إرغاية مصالح (المستهلك) وإنشاء (وحدة) وجمعية لحماية



جدة - واس

رأس خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الإثنين في قصر السلام بجدة. وفي يستهل الجلسة اطلاع خادم الحرمين الشريفين المجلس علي مجمل اللقاءات والمباحثات التي أجراها - حفظه الله - خلال زيارته الرسمية لكل من المملكة المغربية، ومملكة إسبانيا، والجمهورية الفرنسية، وجمهورية بولندا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أن ما تم من مشاورات تناول العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطويرها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وكذلك قضايا المتعلقة بالشؤون العالمية. وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن ما سمعه لدى قيادات الدول الأوروبية شداً لتفكيرنا في الزيارة يتم عن تقدير تلك الدول للمملكة ودورها في الصعيد الإقليمي والساحة الدولية وما توليه من عناية بالبعد الإنساني والتقارب بين الثقافات والصداقة بين الشعوب، وسعياً للبحث لتوطيد الاستقرار والأمن والسلام والتنمية في المنطقة والعالم.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن ثقته بأن اللقاءات الإسبانية والفرنسية والبولندية ستعزز من دورها الإيجابي وفعلياً بكل ما من شأنه تحكيم الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة وتحقيق الأمن والوحدة الوطنية في العراق، ودعم استقلاله في القرار السياسي في لبنان، واحترام خصوصيات الشعوب والثقافات، والعمل نحو التقارب بين الحضارات. كما نوه خادم الحرمين

الشريفين بأهمية اجتماعاته - حفظه الله - بأشقائه القادة العرب، وما أكدته هذه الاجتماعات من أهمية وحدة الموقف العربي ودعم مؤسسات العمل العربي المشترك ووضع القيادات العربية أمام مسؤولياتها تجاه شعوبها وأوطانها. وفي هذا السياق اطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس علي ما تم في لقائه - حفظه الله - مع دولة رئيس وزراء لبنان فؤاد السنيورة، وما عرضه رئيس الوزراء اللبناني حول تطورات الساحة اللبنانية، وما يتعرض له لبنان الشقيق من ضغوط وتدخلات تعيق عمل المؤسسات التشريعية الدستورية في لبنان، ومن سخطات تحف بالقيادات اللبنانية السياسية والإعلامية. وبين معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس أكد حرص المملكة ووقوفها بجانب الشرعية اللبنانية، وأستقلالية القرار الوطني اللبناني، وأستقرار وأمن لبنان.

وأفاد وزير الثقافة والإعلام بأن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر ما تقررات ما يلي:

أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام ورئيس اللجنة الوزارية للتبني الإبراري - حفظه الله - بشأن الدراسة الخاصة بإيجاد تنظيم يعني بشؤون المستهلك و رعاية مصالحه.

أقر مجلس الوزراء عدداً من القواعد والإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع من بينها ما يلي:

1 - قيام كل من وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الصحة والهيئة العربية السعودية للمواصفات

والمقاييس والهيئة العامة للغذاء والدواء ومصالحة المشارك كل جهة بحسب اختصاصها بتعيين دورها في مجال حماية المستهلك وتفعيله من خلال وضع المعايير والمواصفات الخاصة بالسلع والمنتجات التي تقدم للمستهلك وعلى هذه الجهات القيام بالرقابة والتحقق من مطابقتها لتلك المعايير والمواصفات.

2 - إنشاء وحدة رئيسة في وزارة التجارة والصناعة بمستوى وكالة تسمى (وكالة الوزارة لشؤون المستهلك) تجمع فيها نشاطات خدمة المستهلك التي تتولاها الإدارات المعنية بذلك في الوزارة.

3 - إنشاء جمعية أهلية تسمى (جمعية حماية المستهلك) تعنى بشؤون المستهلك و رعاية مصالحه للدفاع عنها وتبني قضاياها لدى الجهات العامة المختصة ومساندة جهود الجهات الرسمية ونشر الوعي الاستيعابي، وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات بما فيها السلع الغذائية والدوائية المستوردة منها والمصنع محلياً. ويكون لها جمعية عمومية من المواطنين الذين تتحرك اهتماماتهم في مجال حماية و رعاية شؤون المستهلك.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بشأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية سلوفاكيا الموقع في مدينة (الرياض) بتاريخ 20 - 10 - 1427هـ الموافق 11 - 11 - 2006م وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (121 - 78) وتاريخ 14 - 2 - 1428هـ أقر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بشأن مشروع اتفاقية عامة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والمفتي الموقع عليه في مدينة (ماناوي) بتاريخ 27 - 4 - 1427هـ الموافق 25 - 5 - 2006م، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (118 - 77) وتاريخ 8 - 2 - 1428هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير التعليم العالي - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الغربي لإعداد مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التربية الوطنية في المملكة المغربية في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه من ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية. خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التربية والتعليم نائب رئيس اللجنة العليا لسياسة التعليم بشأن قرار اللجنة العليا لسياسة التعليم رقم (61 - ع) وتاريخ 18 - 3 - 1428هـ القاضي بتعديل القواعد المنظمة للتقويم الدراسي والقرار التفويضي الدراسي للأوامر العشرة المعلقة من عام (1428 - 1429هـ) حتى عام (1437 - 1438هـ) قرر مجلس الوزراء الموافقة على طلب معاليه وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

من أبرز بنود هذا التنظيم ما يلي:

المصدر : الجزيرة

التاريخ : 03-07-2007 العدد : 12696

الصفحات : 2 المسلسل : 11

1 - قُسمت السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين، ويجوز فتح برنامج للدراسة في الصيف.

2 - لا تقل مدة الدراسة لكل فصل دراسي عن (15) أسبوعاً يضاف لهما مدة الاختبارات.

3 - يطبق على المتفرس والجامعات وما في حكمها في مواعيد الإجازات العيديات، ما يطبق على موظفي الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى.

4 - يكون بدء العام الدراسي في برج السنبلية ويمكن أن يتأخر إلى برج میزان مراعاة لإجازتي عيدي القطر والأضحى.

5 - تُراعى الظروف والغصول المناخية في بدء الحصص اليومية ونهايتها (فيما عدا مواعيد الاختبارات الموحدة) بما يتسجم مع دوام موظفي الحكومة على أن يسبق دوام المدارس دوام الموظفين بنصف ساعة بما في ذلك أيام شهر رمضان المبارك. سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين (الخامسة عشرة) و (الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

1 - تعيين عبدالعزيز بن سعد بن سفر الغامدي على وظيفة (مدير عام وكالة الإنشاء السعودية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الثقافة والإعلام.

2 - تعيين أحمد بن عبدالله بن إبراهيم السعد على وظيفة (مستشار لمكافحة الجريمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

3 - تعيين أمجد بن حسين بن عبد الحميد بديوي على وظيفة (وزير مفوض - أ) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية.

4 - تعيين عبدالعزيز بن سليمان بن عبدالله العيسى على وظيفة (خبير جيولوجي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة البترول والثروة المعدنية.